الأمن الغذائي والسيادة والزراعة في المنطقة العربية (١-٣)

مشـــــكلات الإنـــتـــاج والاســـــتهـــلاك

د. حسن الجنابي ♦

المقدمة:

تمثّل المشكلات المتعلقة بإنتاج واستهلاك أو استيراد الأغذية تحدياً حقيقياً في المنطقة العربية وفي العالم. ونظراً للتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة لم تعد المناطق والأقاليم منعزلة عن بعضها، ولم يعد مصطلح "الاكتفاء الذاتي" من الإنتاج الزراعي مغرياً كما كان يسوّق أثناء الحرب الباردة، بل دخلت مفاهيم جديدة تمثّل فهماً مختلفاً وتتطلب مقاربات نوعية جديدة. وقد مثّل اجتماع قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ الانطلاقة الرسمية لهذا التوجّه، ولكن مديات الالتزام به تختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى.

فقد أقرّت دول العالم كافة بأن اللجوء إلى تطبيق أسس التنمية المستدامة هو الطريق الوحيد لتحقيق الرفاهية وتحسين نوعية الحياة في ظل الضغوطات الهائلة، الناتجة عن أنماط الاستهلاك واستغلال الموارد الطبيعية وحجم التلوث، والزيادة المضطردة وغير ذلك.بالسكان، وازدياد المنافسة على الموارد المشتركة، وعلائم احترار مناخي غير مسبوقٍ ولاشك فإن للمنطقة العربية دوراً ملموساً في الاحداث العالمية، ويأخذ هذا الدور شكلا تصاعديا مع الزمن مع ازدياد الوعي الرسمي والشعبي بالمشكلات الكبرى، وفي ضوء التفاوت الواضح في مستوى التنمية الاقتصادية في دول المنطقة.

فالدول النفطية (عدا العراق لأسباب معروفة) حققت قفزات كبيرة في الرفاه المادي لشعوبها، جلبت معها أنماط استهلاك مختلفة عما كان سائداً، وهي بالنتيجة دول قد تكون قادرة على تمويل برامج تلتزم من خلالها بتنفيذ التزاماتها الدولية. ومن جهة أخرى فقد شهدت التنمية تراجعا كبيرا في الدول الأخرى انعكست بعض وجوهه في التدهور البيئي وتراجع الإنتاج الزراعي، ومحدودية الموارد المائية، حيث برزت معها تحديات الأمن الغذائي، وازدادت الفجوة الغذائية بين الفقراء والأغنياء على المستويات الوطنية، وبين المنطقة العربية وبقية مناطق العالم، خاصة المصدّرة للمواد الغذائية، فأصبحت معه المنطقة مستوردا صافيا للأغذية بنسب تقترب من أو تزيد على ٧٠٪ من احتياجاتها الغذائية. فالزراعة تمثل في العديد من أجزاء المنطقة الميدان الرئيسي لتشغيل القوى العاملة، وتوفير فرص الحياة الكريمة لفئات عديدة من السكان. لكن العقود الخمس الماضية شهدت تحولات كبرى بسبب اكتشاف واستغلال ثروات أخرى، أهمها النفطية، فتراجع القطاع الزراعي بدرجات متفاوتة وتقلصت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى درجات متدنية، وحصل بالتزامن مع ذلك أن تطورت أنواع أخرى من التحديات وخاصة منها البيئية، دون أن يتمكن القطاع الزراعي من استيعابها أو التأقلم معها بدرجة تضمن استمرار فعاليته. وبرزت كذلك مع الزيادة السكانية الهائلة، وزيادة المنافسة على الموارد الطبيعية مشكلات أهمها: الأمن الغذائي الذي يتأثر سلبا باضطرابات السوق وتقلب الأسعار والمضاربات والكوارث الطبيعية من فيضانات وجفاف وغيرها، حيث إن نتائج التغير المناخي واحترار سطح الأرض أخذت تنعكس بشدة وتواتر غير مسبوقين. إن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لتراجع القطاع الزراعي في المنطقة العربية عالية جدا. فالزراعة هي المورد الرئيسي إن لم يكن الوحيد لسكان الأرياف الذين تتراوح نسبتهم بين ٣٠٪ إلى ٦٠٪ من السكان (باستثناء اليمن حيث تزيد على ٧٠٪) ، وان انعدام شروط الحياة الكريمة وتدهور الإنتاجية يدفعان بهؤلاء إلى مادون خط الفقر ويجبرانهم على هجرة الأرض والزراعة ليلتحقوا بطوابير العاطلين أو الباحثين عن عمل في حواشي المدن وأحيائها البائسة في ظروف لا إنسانية، وفي ظل نسبة زيادة سكانية عالية تقدر بـ ٢,٢٪.

الأمن الغذائي والسيادة:

إن الأمن الغذائي مفهوم فني يتعلق بقدرة السكان في الحصول على كفايتهم من الغذاء بالطريقة التي تضمن لهم حياة صحية وقناعة بنوعية الحياة. وقد اعتمدت دورات القمة المتعددة التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية تعريفا شاملا له يبتعد عن فكرة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي المحلي باتجاه القدرة الدائمة للمواطنين في الحصول على ما يكفيهم من الغذاء ويتمثل ذلك بركائز أربع وهي: توفر الأغذية في السوق في كل الأوقات، واستقرار إمداداتها، وإمكانية الحصول عليها، واستخدامها بالنوعية المرغوبة وتغذيتها.

أما السيادة الغذائية فهي مفهوم قانوني يتعلق بحق الناس، أفرادا وجماعات وأقطارا في الإنتاج الزراعي والحيواني والصيد والمراعي وكل ما يرتبط بذلك من منظومات ومؤسسات وسياسات تضمن حصولهم على الغذاء بطريقة تحترم طرائق عيشهم وتكون حافظة لمواردهم الطبيعية.

وقد كفلت المواثيق الدولية حق الحصول على الغذاء، بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وانتهاء بالإعلانات المتكررة للقمم العالمية حول الأمن الغذائي ومكافحة الفقر، والسعي لتحقيق أهداف الألفية الثالثة وغيرها. وتعتبر مصادقة الجمعية العمومية للأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨ نقلة نوعية في الوعي البشري، نحو الالتزام بمبادئ تصون كرامة البشر وتمنع الاستغلال والاستعباد، وتحقق الحريات الإنسانية الأساسية، وهي حريات متلازمة، بالطبع، بأبعادها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فقد نصت الفقرة (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته".

إن الحق في التحرر من الجوع، لاينفصل عن حرية التعبير والتنظيم والسلامة الشخصية وتجريم التعسف والتعذيب الجسدي وغير ذلك، إذ أن الحقوق الأساسية متلازمة بغض النظر عن العرق أواللون أو الموقع الجغرافي. بل إن الحق في الحصول على الغذاء الكافي هو الحق الذي بدونه لايمكن التمتع بالحقوق الأخرى، والتي لا تستقيم ممارستها أو التمتع بها مع كون الإنسان جائعا.

♦ سفير العراق لدى منظمة الفاو

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري
ihsanshamran@yahoo.com

مجالس المحافظات

قال البعض من منظمي مهرجان المتنبي الذي افتتح في محافظة واسط يومي ٢٨ و٢٩/أيلول/٢٠١١، وعلق بعض من حضر المهرجان، إن السادة أعضاء مجلس المحافظة اصطفوا في الصف الأول من المقاعد يوم الافتتاح في النعمانية، ولم يتبق للضيوف إلا الرجوع إلى الصفوف الخلفية.

ولم أفكر في الأمر على نحو سيىء.. فعضو مجلس المحافظة شخصية مهمة اختارها الشعب لتمثيله وإدارة شؤون حياته.. أما موضوع الضيوف، فلهم الله.

وأنا أعرف، من سلوك أعمامي وأجدادي، أنهم لا يأكلون قبل الضيف، ولا يجلسون حيث يجلس، ولا يقاطعونه في الكلام.. والى اليوم، وقد جاوز عمري الخمسين، عندما أكون في مضايف أهلي في الكوت أو النعمانية، لا أجلس، ولا يجلس من هم بعمري، حيث يجلس الضيوف، ولا أتكلم عندما يتحدث أعمامي مع ضيوفهم، ولا أتناول الطعام إلا في الوجبة الثانية.. وفي المناسبات الكبيرة أشارك في الوجبة الثالثة من الطعام، حيث يبرد الأكل، وتنفد أطايب الطعام، فيتّبقى (المرق) البارد وبعض الأطباق الفارغة.. وهذا ليس لأننا لا نحظى بالاحترام من أهلنا، أو لأننا لا نستحق أن نتناول الطعام ساخناً، بل لأننا تعلمنا إن الرفعة والمكانة العالية وحُسن التربية، أن تترك مكانك لمن هو أولى منك (الضيف أو الكبير من الأهل..).. حتى إن أخي الأكبر يُبالغ فيقول إننا عادة ما نجلس عند (القنادر) عندما يكون الضيوف أغرابا.

وفي مساء يوم ٢٠١١/٩/٢٨ احتضنت جامعة واسط الجلسة المسائية لمهرجان المتنبي، حيث ألقيت القصائد الجميلة، وقدم رئيس الجامعة بعض الشهادات التقديرية والدروع للمبدعين.. وقد وقع الاحتفال في حدائق الجامعة حيث تمت بعثرة المناضد بطريقة تسمح لكل ثلاثة أو أربعة ضيوف بالجلوس معاً لإبعاد الحفل عن الصيغة المعتادة في رصف الكراسي في صفوف متوازية..

فما الذي حدث في هذا الحفل.. لقد عاد مرة أخرى السادة أعضاء مجلس المحافظة إلى واجهة الاحداث بطريقة تركت عند الجمهور شعوراً بعدم نية هؤلاء السادة للتماهي في المجتمع والامتزاج به بطريقة توحي بالانتماء.. فقد اضطر المنظمون إلى رصف المناضد معاً وجلس أعضاء المجلس ورئيسهم والمحافظ ومدير الشرطة في الصف الأول الذي رتبّه المنظمون بعجالة.. ووقف خلفهم أفراد حماياتهم يحملون المسدسات وأجهزة الاتصال وثمة أسلاك في آذانهم لا أدري ما هي وظيفتها، وانتشر عدد آخر من الحمايات حول المكان على أهبة الاستعداد.. وقد حجبت أجساد الحمايات الضخمة أية فرصة لمن جلس خلفهم من الجمهور الذي وفد من الموصل وكربلاء والنجف وبغداد والحلة والبصرة وغيرها، فضلاً عن جمهور المحافظة ومثقفيها ومبدعيها.

إن وجود أعضاء مجلس المحافظة في حرم الجامعة، هو وجود لممثلي الشعب في أقدس مكان (بعد بيوت الله) يمكن أن يكون في المحافظة، وهو شرف لهم أن يقفوا بين علماء الأمة ومبدعيها.. فهذا رئيس الجامعة، وهو (أستاذ دكتور)، يعني (بروفيسور)، وهؤلاء عمداء الكليات (أساتذة، وأساتذة مساعدون)، وعدد من المدرسين من أساتذة الجامعة.. وهؤلاء شعراء وكتاب ومبدعون وصحفيون.. فما أكثر الشرف والمجد أن تكون في هذا المكان العجيب في لحظة عجيبة من زمن الانتماء والحرية! لقد كان حرياً بـ(المسؤولين) أن يوعزوا لأفراد حماياتهم بالبقاء بعيدا حتى عن عيون الناس، فضلاً عن جلوسهم فوق (قلوبهم).. وكان على أعضاء المجلس ألا يجلسوا محتشدين في وضع جنائزي يشبه إلى حد كبير الاجتماعات التي يعقدها المتفاوضون بعد الحروب!!

كان عليهم أن يجلسوا فرادى بين الناس.. كل واحد مع مجموعة من الضيوف.. يُحدّثهم عن دور الثقافة في تنمية المجتمع.. ويستمعون للمثقفين، بدلاً من الاستماع إلى بعضهم، وكأنهم يستعيدون ما فعلوه في النهار.. أما إحدى عضوات المجلس فقد شغلتها الأساور ومحابس الذهب التي كانت ترتديها.. بل إن صاحبي ادّعى إنها ترفع يدها بطريقة تسمح للنساء المُعذبات من الجمهور والضيوف برؤية (كمية) ما تحمل من الذهب.. تحياتي لأعضاء مجلس المحافظة، وأحسب أن الوقت لم يزل متاحاً للانتشار بين الجمهور وفقاً لاقتراحي في المناسبات المقبلة.. وأحسب أن الناس (في كل المحافظات) باتت تعرف بدقة أي من أعضاء المجالس من يعمل، ويُراكم العمل للغد.. يوم نذهب للصناديق نبحث عمنّ يمثلنا.. وذاك الذي لا يعمل، ويعتقد أن مظهره المرتاح هو أسوتنا الذي سنبني عليه آمالنا.

كاريكاتير

■ عادل صبري

يريدون إفناء العراق أو تحويله إلى شحّاذ على أرصفة العالم

رياض النعماني

العراق - ليس بعمل عسكري - بل بقطع مياه دجلة والفرات عنه، وذلك بأن تقوم تركيا ببناء عدد من السدود العملاقة يكون تمويلها سعوديا وكويتيا . في تلك الفترة لم يحرك ساكنا صدام حسين المشغول دائما بهموم الحفاظ على سلطته أكثر من وجود وكرامة وتاريخ وشرف ومستقبل وحياة العراق ونهريه العظيمين ، فقام الباحث العراقي الكبيرهادي العلوي بتشكيل لجنة الدفاع عن دجلة والفرات ،وكان يرى أن عليه استثمار كل ما يملك من علاقات عربية وأجنبية لهذا الغرض ،وكلفني حينها - كأحد أعضاء اللجنة - بكتابة نص غنائي عن عظمة النهرين يفضح أبعاد مشروع تصحير العراق وبيان خطورته المستقبلية على البلاد كي يكون هذا العمل الغنائي صوتا صميميا ينبغي أن يسمعه الآخرون .. كتبت النص وبعثت به إلى ملحن عراقي كان يعيش خارج العراق وضاع النص أو لم يصل.

كتب أبو الحسن العلوي العديد من المقالات هم أنفسهم أيضا يشدّدون الخناق على بلد الرؤى ، وريادات الجمال - العراق - ثم يجدون لهذا الخناق مبرراً وطريقا مؤذيا بسواد أعمق لا يُرى منه إلا ما هو أكثر سواداً وكراهية . ثمة اندفاع محموم غير مسبوق تقوم به وتشهره أطراف هذا المشروع التاريخي تركيا - إيران والذي أريد له أن يكون إبادة للعراق ... وهذا القول ليس خيالا ولا رأيا يمكن أن يكون ناجماً عن تطرف ما أو شطحة تحليل تحمل الكثير من النزق والكراهية ، بل هو مخطط قال به وأعلنه كتابة ورأيا المستشار الأسبق للسياسة الأميركية هنري كيسنجر .. ففي العقد الأخير من القرن الماضي قدّم هذا المستشار - ذو الميول الصهيونية الصارخة - نصيحته الشهيرة والتي تقول بضرورة إبادة العلمية المهمة التي تبين بـ(الخرائط والوثائق) التي كانت الأمم المتحدة قد أصدرتها أن دجلة والفرات هما نهران عراقيان لأن المسافة التي يقطعانها في العراق هي المسافة الأطول . وفي سياق موقفه النهري هذا كان يقول : إن أنور السادات الخائن والمفرط بحقوق مصر وفلسطين وطني رائع بخصوص موقفه من نهر النيل حينما أعلن بأنه لايتردد لحظةً عن شن حرب مصيرية إذا جرى تغيير مجرى النيل أو التّلاعب بحصص مصر المائية منه ، لأن النيل هو مصر وكرامة مصر ووجود مصر ،وهذا كله ليس وجهة نظر .

في ضوء هذا الموقف وهذين التأريخين ماذا يمكن أن نسمي صمت النظام العراقي الحالي عن سرقة مياه نهري دجلة والفرات؟!

- لماذا لم تذهب السلطة الحالية إلى الأمم المتحدة لتعرض هناك هذه المشكلة التي تخص الحياة على أرض الرافدين ؟.

- لمَ لم تقدم الحكومة شكوى إلى المحاكم والهيئات الدولية على الحكومتين التركية والسورية ؟

لكن هل لحكومة تهمل كل ما يتعلق بكرامة ووطنية ومستقبل بلدها كرامة لتستفزها كتابة أو خطاب أو نقد فتلتفت لترى هذه المشكلة .

واليوم فإننا أمام خطر حقيقي لإفناء العراق ،أطرافه ليس فقط خصماه التاريخيان - تركيا وإيران - بل السعودية والكويت أيضا .

تركيا وما تقوم به شمالا

إيران وما تقوم به شرقا

السعودية والكويت جنوبا وما تقومان به

والاحتلال والحكومة وما يفعلان به

واللصوص والفساد والخراب وما يحدثونه

إن حكومة ترضى بهذا الموت الحقيقي في وطنها وشعبها بكواتم الصوت وفي عصابات الخطف والسلب والنهب والفساد وانعدام الخدمات والكهرباء والماء والمحروقات ،هل يمكن أن يُعوّل في قضية مصيرية كبرى كقضية النهرين ؟هل المسؤولون والسياسيون الذين يرتضون لأنفسهم أن يتواطأوا مع إيران التي لوثت مياه شط العرب وان يقطعوا عنه الأنهار ،وان يقبضوا من الكويت لقاء تواطئهم وصمتهم عن ميناء مبارك يستحقون غير أن يساقوا إلى المحاكم الكبرى بتهمة خيانة الوطن ؟

إننا أمام مشهد يعيد إنتاج مذبحة بغداد التاريخية واستمرار نزيفها بين عساكر الفرس والعثمانيين والتي تحدث عنها - الباحث والديبلوماسي "لونكرك" في كتابه الشهير " أربعة قرون من تاريخ العراق " ولكن هذه المرة بإصرار أمريكي وسعودي على أن يفنى العراق أو يتحول إلى شحاذ على أرصفة العالم .

أيها العراقيون اخرجوا للدفاع عن ارض العراق ومياهه وكرامته ووجوده .

لاتتركوا شيئا إلا وتحملونه في هذا الاحتجاج الباسل الكبير ... وليس لغفلة وتقاعس أحد من عذر على الإطلاق.

حـكـومـة تـبـحـث عـــن مـشـاكـل

ساطع راجي

كثيراً ما تنسى أو تتناسى حكومتنا حقيقة المشاكل والأزمات التي تعيشها البلاد، فتحشر هذه الحكومة نفسها في زوايا محرجة وتدخل في تحديات صعبة لا مبرر لها ولا فائدة منها إلا الكشف عند أبعاد جديدة لمآسي البلاد، وإذا كان المواطنون العراقيون قد اعتادوا وتيرة ونمط أداء حكومتهم فهذا لايعني أن تسعى الحكومة لتمديد هوياتها في التورط بالمشاكل وان تشمل تلك المشاكل دولا أخرى فينفضح الحال العراقي على مرأى ومسمع الأجانب.

لا أحد يفهم جدوى إصرار الحكومة العراقية على التمسك بما تسميه "الاستحقاقات" من مثل أن تكون بغداد عاصمة للثقافة العربية والنجف عاصمة للثقافة الإسلامية ،وقبل ذلك عقد القمة العربية في بغداد وبطولة الخليج لكرة القدم ،إلى كثير من الفعاليات والمهرجانات والمؤتمرات التي ينتهي كل منها إلى فضيحة في سوء الإدارة والارتباك والفساد والتضييق على الناس عبر قطع الطرق. بغداد إحدى العواصم الفعلية للثقافة العربية بما أنتجته وما تنتجه رغم الفقر المؤسسي للثقافة بغض النظر عن ذلك التقليد الدوري، والنجف إحدى العواصم الفعلية للثقافة الإسلامية بغض النظر عن التقليد الدوري للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ولن تزيد بطولة الخليج في ساحل البصرة المطلّ عليه، لكن أن تحشر هذه المحافظات في حل مشاكل متراكمة منذ عقود وتزيين وجوه مدن جراحها الأمنية والخدمية والاقتصادية والإدارية غائرة فهو أمر غير مفهوم أبدا، خاصة بعدما أثبتت تجارب صغيرة لفعاليات ثانوية حجم المشاكل وطرق تبديد المال حتى لو كان جميع الحاضرين من العراقيين ومن أبناء نفس المحافظة التي تشهد الفعالية. الاستعدادات لفعاليات بغداد عاصمة الثقافة العربية والنجف عاصمة الثقافة الإسلامية ودورة الخليج دخلت في دوامة الأزمة السياسية أيضا، وكانت مرتعا للمشاكل والاتهامات بدرجة تدعو إلى الشك في أن يرقى تنفيذ تلك الفعاليات إلى ما شهدته المدن العربية والإسلامية الأخرى حيث سنكون موضع مقارنة قاسية ومن المتوقع بل شبه المؤكد إننا لن ننجح فيها ،وبذلك ستكون الحكومة عرضتنا للفضيحة ولخسارة الأموال التي كان يمكن استغلالها بشكل أفضل في الخدمات وتوفير الوظائف، ولتأكيد الشكوك نتساءل فيما إذا كان مظهر بغداد اليوم مهيأ لاحتضان القمة التي كان من المفترض أن تعقد في آذار الماضي؟

الفعاليات الرياضية والثقافية الدولية تكون مناسبة للنهوض بالمؤسسات الثقافية والرياضية في البلدان الحاضنة، لكن ذلك يفترض أولا إن البنى التحتية لتلك البلدان متكاملة وان سكان تلك البلدان في بحبوحة من العيش أو في مستوى لائق لا تجعلهم يتحسرون على الأموال المنفقة، هذا فيما لو نجحت الفعاليات ،أما تكون الخيبة والفضيحة وضياع المال هي النتيجة فذلك هو الخسران المبين. ينسى المسؤولون العراقيون أنفسهم دائما عندما يتحدثون عن المكانة اللائقة بالعراق في عمقه الحضاري والإنساني فيدافعون عن فكرة إقامة فعاليات دولية متجاهلين واقع الحال المزري، فجميع التصنيفات التي تضعها منظمات دولية وعالمية مهمة تضع العراق إلى جوار الصومال وأفغانستان في السوء ،وفي مقدمة كل قائمة للفشل وفي ذيل كل قائمة للنجاح، وإذا كانت تقديرات هذه المؤسسات غير دقيقة فهي بالتأكيد ليست عشوائية ولا مفتعلة ومهما قيل عن هذه التقديرات والمنظمات التي تضعها فهي في النهاية التقديرات المعتمدة عالميا، ومن ذلك قرار فيفا الأخير الذي اعتبر العراق غير صالح لإقامة المباريات الكروية.

مواطنون بسطاء يقولون إن الإقدام على تبني هذه الفعاليات الكبيرة ليس وليد الصدفة أو الخطأ كما إن الخلافات التي تدور بين الفرقاء السياسيين والمسؤولين الإداريين على الإنجاز والنزاهة في إدارة هذه الفعاليات ليست بسبب الحرص، بل هناك كلمة سحرية واحدة هي التي تفسر كل ذلك هو "الفساد" سواء بنهب الأموال أو اغتنام الدعاية الكاذبة وإلا لماذا تبحث الحكومة عن مشاكل تضعها بين نيران الفشل والاتهامات بالفساد وتعرض الدولة لحرج هي في غنى عنه.

تنويه واعتذار

حدث خطأ مطبعي في عنوان مقال الأستاذ (حميد الكفائي) في هذه الصفحة ليوم أمس والعنوان الأصلي للمقال هو "نحو حياة كريمة عند الشيخوخة"، لذا اقتضى التنويه والاعتذار للأستاذ الكفائي وللقراء الكرام.